

## " الأثر السلبي لتطبيق الأعراف والنصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية على معاملات التجارة الخارجية".

### مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى حث صانعي القرار بما فيهم مشرعي وواضعي السياسات والقوانين والمحاكم على إعادة النظر في الأثر السلبي وضعف إمكانية التنبؤ في معاملات التجارة الخارجية جراء تطبيق النصوص والأعراف القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية.

للتذكير، تستند هذه الورقة لبيان السياسة العامة السابق الصادر عن غرفة التجارة الدولية في العام (٢٠٠٦) تحت عنوان (الولاية القانونية الخارجية والتجارة)، وقد تم إعادة تفعيله نظراً لزيادة المخاوف المتعلقة بهذا الموضوع.

### **تعريف مصطلح " الولاية القانونية الخارجية والتجارة":**

تمتلك الدولة تحت بند "الإقليمية" الصلاحية لتنظيم شؤون الأفراد ضمن حدودها الجغرافية، بيد أن هذا المفهوم ليس شاملاً، فقد تظهر بعض الحالات الإستثنائية المتعلقة بقوانين مثل: قانون الولاية القانونية العالمية على جرائم الإبادة الجماعية، والقرصنة والعبودية.

يشير مفهوم "Extraterritorial" أو "صفة القانون المطبق خارج الحدود الإقليمية" في هذه الورقة إلى أي نظام أو نص قانوني أو حكم قضائي أصدرته دولة واحدة أو أكثر، ويهدف إلى إدارة وحكم العلاقات القانونية أو الحالات القانونية التي تقع بشكل رئيسي ضمن إقليم دولة أجنبية واحدة أو أكثر.

يتضح مصطلح (الولاية القانونية الخارجية والتجارة) في العديد من النصوص كالتشريعات والأنظمة وقرارات المحاكم والسياسات المطبقة خارج الحدود الإقليمية مثل: تدابير الحصار (العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدولة من جانبها، قانون مكافحة غسيل الأموال، التحكم بالصادرات، قانون منع الاحتكار، الفساد، قانون سوق الأوراق المالية، قانون الضريبة وقانون حماية البيانات الشخصية).

### **التجارة الخارجية والأعمال والاستثمار:**

تسعى غرفة التجارة الدولية لتعزيز التجارة والاستثمار الخارجي كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي العالمي، ويوجد هناك عدة قوانين التي تعتبر أساسية لتحقيق هذه الأهداف، وبالرغم من عدم افتقار الولاية القانونية الخارجية إلى الشرعية في بعض الحالات، إلا أن غرفة التجارة الدولية ترى أن لتطبيق الأعراف والنصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية قد يشكل أثراً سلبياً على التجارة الخارجية والاستثمار.

**ومن العواقب المترتبة على تطبيق النصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية:**

- **تداخل الأنظمة وتضاربها:**  
إن لتطبيق النصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية الأثر على الشركات في مواجهة تضارب أو تداخل في تلبية كافة المتطلبات القانونية التي تخص التجارة الخارجية والاستثمار، فعلى سبيل المثال، فإن الشركات المنظمة لتشريعات حوكمة الشركات الوطنية والمدرجة ضمن قائمة سوق الأوراق المالية قد تُجبر شركة ما مُدرجة على نحو تراكمي في سوقين ماليين على الأقل إلى تطبيق تشريعات قانونية متضاربة بما يتعلق بالاستثمار.
- **إضعاف الإستثمار:**  
قد تؤثر القوانين والأعراف المطبقة خارج الحدود الإقليمية على الأرصدة والضمانات والاستثمار الرأسمالي، حيث أنه قد تواجه الشركات الصعوبة في تحصيل الأرصدة والضمانات، أو أنها قد تواجه صعوبة في الحفاظ على الأرصدة والضمانات القائمة عند الإستثمار في بعض الدول.
- **ضعف المصادقية القانونية:**  
إن لتطبيق النصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية الأثر في إضعاف المصادقية القانونية والتجارية، الأمر الذي لا يقتصر فقط على عزوف الشركات عن الدخول في أي أنشطة تجارية أو إستثمارية، بل أنه أيضاً يزيد من نسبة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة في مختلف النشاطات التجارية، مثل تضخم الكلف، وقد يؤدي أيضاً إلى تعرض الشركة للعقوبات المضاعفة جراء خضوع تلك الشركات لقانونين مختلفين لنفس المخالفة.
- **تشويه سمعة التنافسية:**  
إن لتطبيق النصوص القانونية الوطنية خارج الحدود الإقليمية يؤثر على الشركات بمختلف أنواعها وقطاعاتها، حيث أن تطبيق تلك القوانين لا ينحصر فقط ضمن إقليم الدولة نفسها. ويؤدي ذلك إلى تشويه سمعة التنافسية، ووضع العراقيل أمام الأنشطة التجارية خارج الدولة.
- **زيادة كلف المعاملات التجارية الدولية:**  
نظراً لتشكيل الولاية القانونية خارج الحدود الإقليمية عبئاً على الشركات الدولية، فإن ذلك يشكل أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي والتنمية، حيث أنها تزيد من الكلف على المعاملات التجارية الدولية للشركات، وقد ينتج عن ذلك كلفاً تنظيمية ورقابية مرتفعة.
- **زيادة التوتر السياسي:**  
قد تثير الولاية القانونية خارج الحدود الإقليمية المفاضلة بين المحاكم وازدواجية تطبيق القوانين وتباين في النتائج. وتزيد الولاية أيضاً نسبة التوتر بين الحكومات الناتج عن عدم إتفاق الطرفين من الناحية التنظيمية وفي السياسات الكامنة وراء تطبيق قوانين الولاية خارج الحدود الإقليمية بالإضافة إلى الخلافات بين الحكومتين وعدم القدرة على معالجتها.
- **إنعدام سرية الأعمال:**

قد تؤدي رغبة إطلاع الجهة المشرفة أو المراقبة على الاتصالات الداخلية والخارجية لشركة ما أو مجموعة من الشركات عند تطبيق قوانين مثل مكافحة الرشوة أو مكافحة غسل الأموال إلى إنعدام في سرية الأعمال، أو قد تصل أحياناً إلى إنتهاكات لخصوصية القوانين الداخلية مثل قوانين حماية البيانات الشخصية.

#### - آثار جانبية على طرف ثالث:

قد تتأثر الأطراف الثالثة، مثل المتعاقدين الفرعيين أو الموردّين، بتطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية بطريقة غير مباشرة، ومن الممكن ألا يتم تنفيذ عقودهم مما يؤدي إلى خسائر مالية.

#### - آثار سلبية على التوظيف والمجتمعات:

قد ينعكس تأثير الشركات بالقوانين خارج الحدود الإقليمية المطبقة عليها سلباً على حجم التوظيف وتشغيل الأيدي العاملة، وبالتالي على المجتمع بأكمله.

#### التوصيات:

في ضوء ارتفاع كُلف المعاملات التجارية الخاضعة للولاية القانونية الخارجية، وضعت غرفة التجارة الدولية فيما يلي بعض التوصيات الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية على التجارة الخارجية والاستثمار والناجمة عن الولاية القانونية الخارجية:

#### ١. أولاً: من حيث إصدار القوانين خارج الحدود الإقليمية:

يُنصح جميع مشرعي وواضعي القوانين والمحاكم باتخاذ الإجراءات التالية:

أ. أخذ مبادئ الكياسة أو المجاملة الدولية بعين الاعتبار والإعتدال واحترام مصالح الدول الأخرى عند سن أي تشريعات أو قوانين.

ب. اقتصر تطبيق القوانين والأنظمة الدولية فقط على القضايا المتعلقة بإقليمهم الوطني.

ج. الإستشارة في المراحل الأولى لشركات دولية كان من المحتمل أن تتأثر بتشريعات ناجمة عن القوانين المطبقة خارج الحدود الإقليمية، حيث يتوجب على الشركات حينها القيام بإجراء دراسات رصدية حول أثر تلك التشريعات، والعمل على تحسينها.

#### ٢. من حيث القدرة على تنبؤ القوانين والأعراف المطبقة خارج الحدود الإقليمية:

يُنصح جميع مشرعي وواضعي القوانين والمحاكم باتخاذ الإجراءات التالية:

أ. تحديد دقيق لنطاق تطبيق القانون لأي قوانين جديدة من المحتمل أن يكون لها أثر "خارج إقليمي".

ب. إنشاء نظام واضح ودقيق لقانون "الإعفاء الفني" بحيث يمكن تشكيل لجنة ضمن السلطة المنظمة لهذه الغاية، وتوكيلها بمنح الإعفاءات وفقاً لإرشادات واضحة ودقيقة ومناحة للعموم.

٣. من حيث الآثار الجانبية لتطبيق القوانين والأعراف خارج الحدود الإقليمية:  
يُنصح جميع مشرعي وواضعي القوانين والمحاكم باتخاذ الإجراءات التالية:

أ. عدم فرض عقوبتين على نفس المخالفة تطبيقاً لمبدأ (Ne Bis in Idem) العالمي الذي يحث على عدم معاقبة مرتكب المخالفة مرتين لارتكابه نفس المخالفة.

ب. الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الثالث والمحتمل أن يتأثر بالعقوبات الاقتصادية التي لحقت بالأطراف المعنية.

٤. من حيث التعاون الدولي:  
تُنصح الدول بالقيام بالأمر التالية:

أ. الإستعانة بالمنظمات الحكومية الدولية كأداة لحل النزاعات الناجمة عن الولاية القانونية الخارجية، يُذكر أن الهيئات مثل (G20, OECD, WTO) تعتبر الأنسب للقيام بمثل هذه المهام.

ب. صياغة إتفاقية متعددة الأطراف للحد من الولاية القانونية الخارجية تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

من الممكن أن توفر هذه الإتفاقية إمكانية التحكيم والتوفيق لحل النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية، وكذلك فإنها تساعد غرفة التجارة الدولية في إكتساب خبرة طويلة الأمد في هذا الصدد.

\*: هو قانون في الاتحاد الأوروبي بمثابة إعفاء في مجال التجارة أو الصناعة، والذي يحرم الشركات الصناعية من بعض الأنشطة التجارية من أجل خلق المنافسة.

ع.م